ورقة بحثية بعنوان :

" دور القطاع المصرفى المصرى فى تحقيق الشمول المالى "،

مقدمة للمشاركة فى المؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة

بعنوان :

" التنمية المستدامة والشمول المالى "

إعداد

د. جيهان عبد السلام عباس

مدرس الاقتصاد

كلية الدراسات الافريقية العليا – جامعة القاهرة.

٢٠١٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملخص :

أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات على مستوى العالم، حيث تعهد أكثر من ... بتحقيق الشمول المالي وقاموا بإطلاق أو إعداد استراتيجيات وطنية بهذا الشأن ، وذلك مع تزايد الوعي بأهمية الشمول المالى ودوره فى دمج الاقتصاد غير الرسمي داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، يضمن تطور الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية ، ويساعد في تحسن مستوى المعيشة داخل المجتمع وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وتهدف تلك الدراسة الى تحليل دور القطاع المصرفى المصرى فى تحقيق الشمول المالى وفقا لتوجهات مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، وتدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها مايلى :

– أن مفهوم الشمول المالى واسع ومتعدد ولكنه يهدف فى النهاية الى توسيع نطاق توفير الخدمات المالية بسهولة ويسر وبتكلفة معقولة لجميع المواطنين ، وفى مختلف أماكن تواجدهم الجغرافية بالدولة . وللشمول المالى أهمية بالغة لا تقتصر فقط على كونه وسيلة رئيسية للتحول نحو الاقتصاد غير النقدى ورفع كفاءة الخدمات المالية ؛ وبالتالى تحسين أداء القطاع المصرفى ، بل أصبح أحد أهم ركائز النمو الاقتصادى من خلال قدرته عل استيعاب القطاع غير الرسمى ، وتحسين مستوى المعيشة ، والحد من الفقر .

– تحسن أداء القطاع المصرفى المصرى نسبياً فيما يتعلق بتحقيق الشمول المالى ، حيث تزايد عدد المقرضين والمقترضين ، وانتشرت فروع البنوك وماكينات الصرف الالى فى العديد من المناطق ، فضلاً تزايد نسبة البالغين من مستخدمى الهواتف المحمولة فى الخدمات المالية .

– بذلت الحكومة المصرية العديد من الجهود التى تمثل طفرة ملحوظة فى مجال تحقيق الشمول المالى ، ولكنها مازالت تواجه بعض التحديات مثل تزايد القطاع غير الرسمى ، وارتفاع الاسعار وتراجع الدخول فى العديد من المناطق ، فضلاً عن ارتفاع الرسوم التى قد تحصلها البنوك من العملاء مما يثبط من رغبتهم فى التعامل معها. – **الكلمات المفتاحية** : الشمول المالى ، مؤشرات الشمول المالى ، القطاع المصرفى المصرى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Abstract:-

Financial inclusion has become a priority for policy makers worldwide. More than 55 countries have committed themselves to financial inclusion and have launched or developed national strategies in this regard, with increasing awareness of the importance of financial inclusion and its role in integrating the informal economy into the formal economic structure of the State, and helps to improve the standard of living within the country and reduce poverty rates by including certain segments of society such as the poor, low-income, and small, medium and micro enterprises.

The study aims to analyze the role of the Egyptian banking sector in achieving financial coverage in accordance with Egypt's directives to be a pioneer country in the field of digital payments and launching a new phase of financial coverage for citizens as one of the pillars of growth and transformation of the digital economy.

The study reached a number of results, the most important of which are:

- The concept of financial inclusion is broad and multi-faceted, but it aims ultimately to expand the provision of financial services easily and affordably to all citizens, and in various geographical locations in the country. Financial inclusion is of great importance not only as a major means of transforming into a non-monetary economy and in improving the efficiency of financial services; thus improving the performance of the banking sector. It has become one of the most important pillars of economic growth through its ability to absorb the informal sector, improve living standards and reduce poverty.
- The performance of the Egyptian banking sector has improved relative to the achievement of financial coverage , The number of lenders and borrowers has increased , Banks and ATMs have spread in many areas , The percentage of adult mobile phone users in financial services has increased.
- The Egyptian government has exerted many efforts, which represent a remarkable breakthrough in the field of financial comprehension, but it is still facing some challenges such as the growth of the informal sector, high prices and declining incomes in many areas, as well as the high fees that banks may receive from customers.
- **Keywords**: financial inclusion, indicators of financial inclusion, Egyptian banking sector

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقدمة :

يشير الشمول المالي عموما إلى مدى إمكانية حصول الأفراد والأسر والشركات من مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية على خدمات المؤسسات المالية الرسمية، ومدى استفادتهم منها بتكلفة معقولة ، وفي الوقت المناسب، وبالقدر المطلوب ، بالإضافة إلى مدى توفر الخدمات المرتبطة باحتياجاتهم . وقد قطعت مصر خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين شوطا كبيرا في تطوير قطاعها المالي والمصرفى، وصاحب ذلك بناء قاعدة أكثر تطورا للبنية التحتية وانتشار الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما قامت بتوسيع نطاق المعاملات المالية غير النقدية من خلال برامج تحفيز مختلفة ، وإدخال وسائل التحصيل والدفع الإلكتروني في العديد من المصالح والجهات الحكومية . ومع ذلك فإن مصر لا تزال في أول الطريق وهناك الكثير مما يمكن القيام به للحد من المعاملات النقدية المنتشرة في مختلف أوجه العمل التجاري والاقتصادي.

ورغم تلك الجهود ، مازالت مصر تعاني بنسبة كبيرة من الاستبعاد المالي؛ وهو عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المصرفية المناسبة، مع كبر حجم القطاع غير الرسمي وارتفاع معدلات الفقر الكلى والبطالة . ويعد المستهلكون ذوو الدخل المنخفض ومن يقطنون في المناطق الريفية والنائية الأكثر عرضة لخطر الاستبعاد المالي . كل ذلك لا يؤدي فقط إلى تقويض جهود مكافحة الفقر، ولكن يمكن أن يؤدي أيضاً إلى الدخول في حلقة مفرغة من الفقر وعدم المساواة . ولا شك أن ضعف مؤشرات الشمول المالي له دلالات خطيرة على كفاءة الاقتصاد في توزيع الموارد والفرص وعلى صعوبة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية نظرا لما يترتب على هذا الضعف من استبعاد قطاع كبير من المجتمع من المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي، واستمرار الاعتماد على المعاملات ووسائل التمويل غير الرسمية، وحرمان الطبقات الأدنى دخلاً من الحماية القانونية والرقابية التي يحظى بها المتعاملون في أسواق التمويل الرسمية.

- **منهج الدراسة :**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة ماهية مفهوم الشمول المالى وأبعاده المختلفة ، كذلك استخدام أدوات التحليل المالى ، والذى يتم من خلاله استخدام المقاييس الكمية لتقييم أداء القطاع المصرفى من حيث التعرض الى مؤشرات الشمول المالى وتطورها فى مصر .

ومن هذا المنطلق ، تستهدف الدراسة التعرض الى النقاط التالية :

- مفهوم الشمول المالى وأبعاده
- أهمية الشمول المالى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- هيكل القطاع المالى فى مصر
- واقع مؤشرات الشمول المالى فى القطاع المصرفى المصرى
- الجهود المصرية المبذولة لتعزيز الشمول المالى .
- توصيات الدراسة .

أولاً – مفهوم الشمول المالى وأبعاده :

١) مفهوم الشمول المالى :

يعنى مفهوم الشمول المالى توفير الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من الجمهور بسهولة ، واستخدامها من قبل أوسع نطاق من السكان ، وهو الأمر الذى يحتاج الى تنمية ثقافة استخدام الأدوات المالية ، والاهتمام بالبنية التحتية المالية . كما يعرف الشمول المالى على أنه يشير الى تقديم الخدمات المالية الى شرائح المجتمع منخفضة الدخل بسهولة وبتكلفة معقولة . كما تطور مفهوم الشمولى المالى حالياً ليشمل أربعة أبعاد : سهولة الوصول الى التمويل لجميع الشركات والأسر ، مؤسسات مالية تعمل وفقاً لقواعد تنظيمية وتحوطية ، الاستدامة المالية والمؤسسية للمؤسسات المالية ، والمنافسة بين مقدمى الخدمات المالية لجذب العملاء[١] .

كما يشير الشمول المالي عموما إلى مدى إمكانية حصول الأفراد والأسر والشركات من مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية على خدمات المؤسسات المالية الرسمية، ومدى الاستفادة منها بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب، وبالقدر المطلوب بالإضافة إلى مدى توفر الخدمات المرتبطة باحتياجاتهم[٢].

ويعرّف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي Global Financial Development Reportعلى أنه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية .

---

[1])Mai Mostafa Awad , & Nada Hamed Aid , " Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt " , **IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)** , Volume 9, Issue 1 Ver. II (Jan.- Feb .2018),P.12. at: http://www.iosrjournals.org/index.html

[2]) اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر ، **مشروع التحول الى الاقتصاد غير النقدى** ، (القاهرة : مركز المشروعات الدولية الخاصة ، فبراير ٢٠١٦) ، ص ١٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١ . ويشير الشمول المالي، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمس
الفقراء الصادر في شهر يناير 2017 تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي" إلى تمتع الأفراد
فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (من
أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات
ادخار، ائتمان، تأمين، ... الخ) ، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقد
الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة "[٢] .

وبهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دولياً، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات
الشمول التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (Alliance of Financia Inclusion Data Working
Group) الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي :

- **الفائدة والملاءمة** : اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- **الاتساق** : ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان .
- **التوازن** : تناول الشمول المالي لجانبي العرض(الوصول للخدمات المالية) ، والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).
- **المرونة** : ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة . ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول؛ بالتالي فان الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن الدول من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات أو استخدام مؤشرات بديلة[٣].

وأخيراً ، يعرف البنك المركزى المصرى الشمول المالى على أنه إتاحة الخدمات المالية المختلفة مثل (الحسابات البنكية وخدمات الدفع والتحويل ، والتأمين ، والتمويل والائتمان وغيرها) من خلال المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك وشركات التمويل متناهي الصغر والبريد الخ[٤].

٢) **أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:**

حدد البنك الدولى أهم مكونات وأبعاد لشمول المالي فيما يلى [١] :-

---

(1) - The World Bank : **Global Financial Development: Financial Inclusion**, (Washington , D.C : The World Bank , 2014) , P.21.

(2) - CGAP & Arab Monetary Fund , **Financial Inclusion Measurement in the Arab World**, Working Paper, (Abu Dhabi : Arab Monetary Fund , January 2017.) , P.1

(3) - Financial Inclusion Data Working Group, **Measuring Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators** , (Kuala Lumpur : Alliance of Financial Inclusion, 2011) , P.2

(4) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، **الشمول المالى فى مصر : هل لمحدودى الدخل نصيب فى اتاحة الأدوات المالية ؟** ، (القاهرة : مركز هردوا لدعم لتعبير الرقمى ، ٢٠١٨)، ص . ٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البعد الأول : استخدام الحسابات المصرفية:

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى .
- الغرض من الحسابات(شخصية أو تجارية.)
- عدد المعاملات(الإيداع والسحب.)
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية(مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك)

البعد الثاني : - الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها.)
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك(على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية .

البعد الثالث : الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية)بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.)

البعد الرابع : المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12شهر الماضية.

البعد الخامس : التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.

---

[1]) أ . د جلال الدين بن رجب ، ، **دراسة حول احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية** ، (أبو ظبي : صندوق النقد العربي ، يونيو ٢٠١٨) ، ص ص ٢٠-٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتلك أنشطتهم(محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف.)

ويمكن القول بشكل عام أنه يتم قياس الشمول المالى عن طريق نسبة السكان الذين تغطيهم فروع المنشآت التجارية ، فضلاً عن خدمات الصراف الالى ، وأحجام الودائع والقروض التى تقدمها الأسر منخفضة الدخل والشركات الصغيرة والمتوسطة . وقد يكون استبعاد بعض الناس من الشمول المالى ليس فقط لأسباب تتعلق بالدخل وتزايد مخاطر الاقراض لهم بل لأسباب دينية أو ثقافية فى بعض الدول [1].

ثانياً- أهمية الشمول المالى:

تتمثل أهمية الشمول المالى فى كونه يساهم في تحفيز الأداء الاقتصادى من خلال عدة اتجاهات تتمثل فيما يلى :

- لم يعد الوصول لمعدلات جيدة من الشمول المالى رفاهية، بل أصبح بمثابة تحدى يواجه صانع القرار، و سيما فى الدول النامية، حيث أصبح الشمول المالى إحدى ركائز النمو الاقتصادي، نتيجة لقدرته على د الاقتصاد غير الرسمى للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادى الرسمى للدولة، بالإضافة لضمان تطو الخدمات التى تقدمها المؤسسات المالية المدرجة فى نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات ، وبما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية ، بالإضافة إلى زيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يسمح بتقليل عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية كما يسمح باستهداف أكثر كفاءة للدعم[2].
- كما يساعد فى تحسن مستوى المعيشة داخل الدولة وخفض معدلات الفقر، من خلال احتوائه شرائح معين داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودى الدخل، والمرأة، والشباب، والأطفال، وأصحاب المشروعات الصغير والمتوسطة ومتناهية الصغر والمشروعات المنزلية ، حيث أصبح بمثابة استراتيجية لمكافحة الفقر .
- كما يساهم فى تحقيق الاستقرار المالى والكفاءة المالية، ووفقًا لدراسة أعدتها أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فإنه قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالى دون وجود استقرار فى النظام المالى. كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالى مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادى التى لا تزال مستبعدة من الناحية المالية، مثل سكان المناطق الريفية، مجموعة من الأقل حظًا فى المناطق الحضرية الفقيرة، والفقراء. ويشير ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالى والشمول المالى فى كلا الاتجاهين. كما أن الاستبعاد المالى Financial Exclusion يعتبر من أهم

---

[1]) Mai Mostafa Awad , & Nada Hamed Aid, **Op.cit** , P.12. ,

[2]) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص .٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المخاطر التى تواجه الجهود المبذولة فى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذا، يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالى المؤيد للاستقرار[1].

- على الرغم من عدم وجود تعريف واحد محدد للاستقرار المالي، إلا أن البنك المركزي الأوروبي قد قام بتعريف الاستقرار المالي وهو" أن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة"، وبالتالي يمكن أن يعرف الاستقرار المالي في النظام المالي كمقاوم للصدمات الاقتصادية وذلك لقدرته من خلالها على الوفاء بوظائف الوساطة مثل ترتيبات الدفع[2]. ويؤدى اتجاه الارتباط من الشمول المالي إلى الاستقرار المالي إلى النتائج الآتية[3] :

- يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء (بخلاف المقترضين الكبار) ؛ وبالتالي تخفيف المخاطر النظامية.
- يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- لديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي.

ثالثاً- هيكل القطاع المالى فى مصر :

يعمل القطاع المالى المصرى فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادى التى شرعت فيها مصر منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين ، وان كان الاصلاح المصرفى قد ظهر بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٤، حيث هدفت البرامج الاصلاحية الى تحسين سلامة القطاع المالى وضمان بيئة تشغيلية فعالة . وتنقسم تلك البرامج الاصلاحية الى مرحلتين :

- المرحلة الاولى (٢٠٠٤-٢٠٠٨) : وتستند الى ٤ ركائز رئيسية هى تعزيز وخصخصة النظام المصرفى ، واعادة الهيكلة المالية والادارية للبنوك العامة ، ومعالجة القروض المتعثرة ، ورفع درجة اشراف البنك المركزى

---

[1]) ماهيناز الباز ، أفاق تفعيل الشمول المالى فى مصر ، **مجلة الأهرام** ، ٢٠١٨، متاح على الرابط التالى :
http://aitmag.ahram.org.eg/News/96129.aspx

[2]) فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي** ، (ابو ظبى : صندوق النقد العربى ، ٢٠١٥) ، ص ص.٦-٧.

[3]) **المرجع السابق مباشرة** ، ص .١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- المرحلة الثانية (٢٠٠٩-٢٠١١) : وتركز على اعادة هيكلة البنوك العامة التى تم خصخصتها ومتابعة تنفيذ المرحلة الاولى وتطبيق معايير بازل ٢ فى البنوك المصرية لتعزيز ممارسات ادارة المخاطر ونمو الخدمات المصرفية ، وتوفير الائتمان لمختلف القطاعات والشركات الصغيرة والمتوسطة [١].

ويضم القطاع المصرفى فى مصر نحو ٣٩ بنكاً لها شبكة من الفروع بلغت ٢٨٠٠ فرعاً حتى عام ٢٠١٧[٢]، تتحكم منها ثلاثة بنوك كبرى على أكثر من نصف أصول القطاع ، ويتنوع القطاع ما بين البنوك المملوكة للدولة وبنوك القطاع الخاص والبنوك الأجنبية والاقليمية. كما تطورت الصيرفة الاسلامية فى مصر حيث وصل عددالبنوك الاسلامية الى ثلاث هم : بنك البركة وأبو ظبى الاسلامى وبنك فيصل ، ثم دخل مصرفان خليجيان هما : بنك قطر الوطنى وبنك دبى الوطنى ؛ ولكن ما زالت البنية التشريعية لتلك المصارف غير كافية فضلاً عن قلة المنتجات المالية الاسلامية وضعف الكفاءات البشرية، وتضارب الفتاوى الى تعوق بالتمويل الاسلامى [٣].

أما فيما يتعلق بالقطاع المالى غير المصرفى فهو متنوع الى حد كبير ، حيث يشتمل على كل من أسواق رأس المال، والبورصة المصرية لتداول الأوراق المالية ، وأنشطة التأمين ، والتمويل العقارى ، بالاضافة الى مؤسسات التمويل متناهية الصغر [٤].

وتعتبر البنوك فى مصر هى المؤسسات المالية المسيطرة على القطاع المالى ، وتتنوع ما بين بنوك تجارية واستثمارية ومتخصصة تخضع لاشراف البنك المركزى المصرى ، بينما تخضع المؤسسات المالية غير المصرفية لاشراف هيئة الرقابة المالية وتشمل (الأسواق المالية ، وشركات التأمين ، وشركات التأجير التمويلى ، وتمويل الرهن العقارى). ويتضح من الشكل رقم (١) تطور أصول القطاع المصرفىى ونسبته الى حجم الاقتصاد ، حيث تطورت النسبة من ٩١% عام ٢٠١٣ الى ١٢ % من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠١٦[٥].

---

[1] (Alex Bank , **Egyptian Banks' Financial Soundness Indicators** , Alex Bank Economic Research Working Paper , (Cairo : Alex Bank , November.2011) ,P.2.

[2]) البنك المركزى المصرى : **التقرير السنوى ٢٠١٦-٢٠١٧** ، (القاهرة : البنك المركزى المصرى ، ٢٠١٧) ، ص ٣٥.

[3]) اتحاد المصارف العربية : **القطاع المصرفى المصرى : اعادة اطلاق النمو** ، متاح على الرابط التالى : http://www.uabonline.org/ar/magazine/160516081590160815931575160415941604157 5/15516041602159115751593157516041605158 9/661

[4]) البنك المركزى المصرى : **تقرير الاستقرار المالى لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤** ، (القاهرة : البنك المركزى المصرى ، ٢٠١٤) ، ص.٧٦ .

[5]) Rym Ayadi , *et.al* , **Financial Development and Inclusion In Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia** , Euro-Mediterranean Network for Economic Studies (EMNES) , MARCH 2018, P.16-18.at:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شكل رقم (١) نسبة أصول البنوك المصرية من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٦)

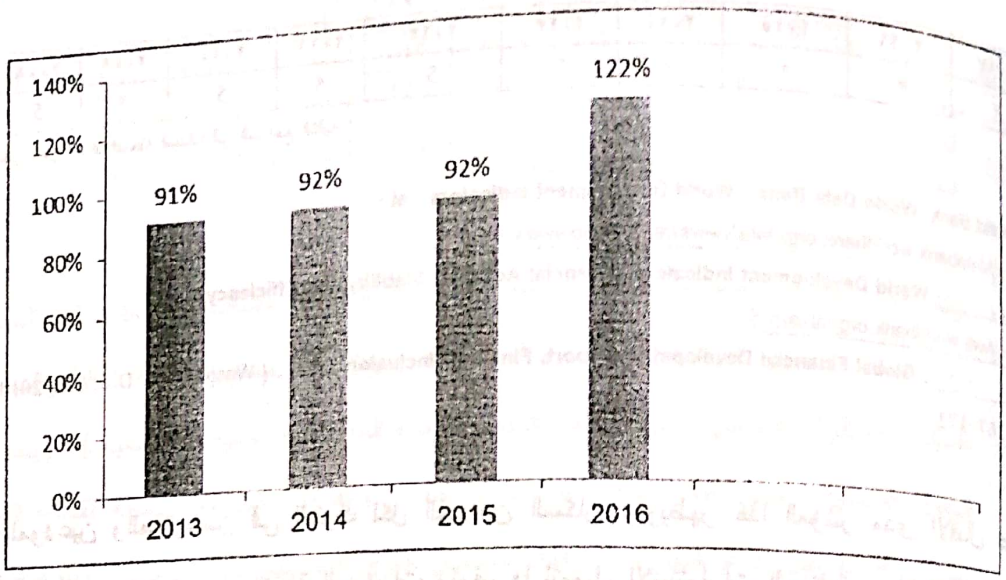

Source:

- Rym Ayadi , *et.al* , Euro-Mediterranean Network for Economic Studies (EMNES) , MARCH 2018, PP.16-18.at:
http://emnes.org/publication/financial-development-and-inclusion-in-egypt-jordan-morocco-and-tunisia/

وتقاس مؤشرات الشمول المالى بأربعة مؤشرات فرعية كما يلى :

- الكثافة المصرفية
- عدد المودعين والمقترضين فى البنوك لكل ألف من السكان
- عدد مستخدمى ماكينات الصرف الآلى لكل ١٠٠ ألف من السكان
- مؤشر قوة الحقوق القانونية ، وعمق المعلومات الائتمانية ، وفيما يلى تفصيلاً لتلك المؤشرات :-

١- **الكثافة المصرفية** : ويرجع ظهور هذا المؤشر الى Cameron عام ١٩٦٧ ليعبر به عن عدد البنوك المتاحة لخدمة ١٠٠،٠٠٠ من السكان ويحسب كالتالى : (عدد فروع البنوك | عدد السكان) *١٠٠،٠٠٠. وكلما زادت قيمته عن ١ دل ذلك على تواجد مقبول للمصارف . وكلما انخفض عن ١ كلما دل على أن عدد البنوك غير كافى؛ وبالتالى لا تصل الخدمات المصرفية الى شرائح معينة من الناس ممن هم فى حاجة الى مثل هذه الخدمات[١] . وكما يوضح الجدول رقم (١) تطورت الكثافة المصرفية من ٥ بنوك لكل ١٠٠ ألف من السكان عام٢٠٠٩ الى ٧ عام ٢٠١٧ .

---

http://emnes.org/publication/financial-development-and-inclusion-in-egypt-jordan-morocco-and-tunisia/

[١]) د . جميل سالم الزيدانين : أسياسيات فى الجهاز المالى – المنظور العلمى ، (عمان : دار وائل ،١٩٩٩) ، ص ١٢٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (١) فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ الف من البالغين فى دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

السنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
مصر	5	5	5	5	5	5	٥	٥	٥	٧

- المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى المراجع التالية :

- World Bank: World Data Bank , World Development Indicators , at : http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

- _____: World Development Indicators, Financial Access , Stability and Efficiency , at : http://wdi.worldbank.org/table/5.5

- _____: Global Financial Development Report, Financial Inclusion 2014 , (Washington , D.C, WB, 2014) , PP.167-172

٢- **عدد المودعين والمقترضين فى البنوك لكل ألف من السكان** : ويظهر هذا المؤشر مدى الاقبال على المؤسسات المصرفية كوسيلة لتعبئة المدخرات وتوفيرها لتمويل الاستثمارات المختلفة ، وكلما تزايد عدد هؤلاء المودعين والمقترضين كلما كان ذلك مؤشراً على المزيد من الوعى المصرفى . ويوضح الجدول رقم (٢) ان عدد المقترضين منخفض بالنسبة الى عدد المودعين ويرجع ذلك بشكل كبير الى ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض .

جدول رقم (٢) عدد المودعين والمقترضين لدى البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من السكان فى دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
عدد المودعين	.....	.....	368	382	396	٣٥٠	٣٦٠	...	....
عدد المقترضين	٧٣	٨١	٨١	٨٢	١١٣	....	١٠٠	١٠٠	....

- المصدر : من اعداد الباحثة استناداً الى مراجع الجدول رقم (١) .

٣- **عدد مستخدمى ماكينات الصرف الآلى لكل ١٠٠ ألف من السكان** : وهو مؤشر يوضح مدى توفير الخدمات المصرفية التى تعتمد على التكنولوجيا والتقنية الحديثة فى تسهيل المعاملات المالية[1] . ويوضح الجدول التالى تطور هذا العدد حيث ارتفع من ٨ ماكينات لكل ألف من السكان عام ٢٠٠٩ الى ٢٨ ماكينة عام ٢٠١٧. وحتى مارس ٢٠١٨ كان هناك ١١٥٨٢ ماكينة صرف الى واكثر من ١٥,٩ مليون بطاقة خصم ، و١٠,٦ بطاقة مسبقة الدفع ، ونحو ٤,٨ مليون بطاقة ائتمانية[2]

(1 -World Bank : World Data Bank , World Development Indicators , at : http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

(2 - Financial Inclusion Through Digital Financial Services and and Fintech : The Case of Egypt , 2018 , P.5, at :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (٣) عدد مستخدمى ماكينات الصرف الالى لكل ١٠٠ ألف من السكان فى دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
عدد ماكينات الصرف الالى لكل ١٠٠ ألف	8	9	10	11	12	١٣	١٤	١٦	٢٨

- المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى مراجع الجدول رقم (١) .

٤- **مؤشر قوة الحقوق القانونية ، وعمق المعلومات الائتمانية** : يضاف الى مؤشرات الشمول المالى، مؤشرات أخرى تتعلق بالجانب المؤسسى والقانونى الذى يؤثر على مستوى التنمية المالية والمصرفية مثل (الفساد ، الاستقرار السياسى ، درجة انفاذ العقود ، وفرة المعلومات المالية والائتمانية)[1]. ويعنى مؤشر قوة الحقوق القانونية : مدى تطور النظام القانونى والقضائى والقوانين الحاكمة لأنشطة القطاع المصرفى، بما يفعّل من قدرته على الزام المقترضين بالدفع وضمان حقوق المودعين وانفاذ العقود . وتتراوح قيمته ما بين صفر الى ١٢ وكلما ارتفعت قيمته كلما كان أفضل [2]. وقد تطورت قيمته فى مصر من ٣ عام ٢٠٠٩ الى ٩عام ٢٠١٧ .

أما مؤشر عمق المعلومات الائتمانية : فهو المؤشر المعنى بدراسة مدى دقة ووضوح وسهولة الحصول على المعلومات الائتمانية من سجلات الائتمان العامة والخاصة لمختلف الشرائح من العملاء، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين ٠ الى ٨ وكلما زادت القيمة دل ذلك على توافر المعلومات الائتمانية ؛ وبالتالى سهولة اتخاذ قرار الاقتراض[3]. وتزايد من ٦ عام ٢٠٠٩ الى ٨ عام ٢٠١٧ .

جدول رقم (٤) مؤشر قوة الحقوق القانونية للبنوك التجارية فى دول حوض النيل خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

المؤشر	السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
مؤشر قوة الحقوق القانونية (٠-١٢)		3	6	7	8	8	9	٩	٩	٩

https://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2018-08/AFI_Egypt_Report_AW_digital.pdf

(1) - George C. Anayiotos , & Havhannes Toroyan ,**Institutional Factors and Financial Sector Development : Evidence From Sub –Saharan Africa** , IMF Working Paper No.258 , (Washington, D.C : IMF, November.2009) , P.3.

(2) - World Bank : **World Development Indicators**, at: http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

(3) - **Idem** .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (٠-٨)	٦	٦	٦	٦	٦	٨	٨	٨	٨

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى مراجع الجدول رقم (١)

٥- **النسبة المئوية للبالغين الذين يمتلكون حسابات بالمؤسسات المالية :** وتحسب هذه النسبة للسكان البالغين فوق سن ١٥ سنة الذين يمتلكون حسابات مالية بالمؤسسات المالية أو المصرفية ، وقد بلغت تلك النسبة ١٠% عام ٢٠١١ ثم ارتفعت الى ١٤% عام ٢٠١٤ ثم ٣٣% عام ٢٠١٧ [1].

شكل رقم (٢) نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات بالموؤسات المالية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧)

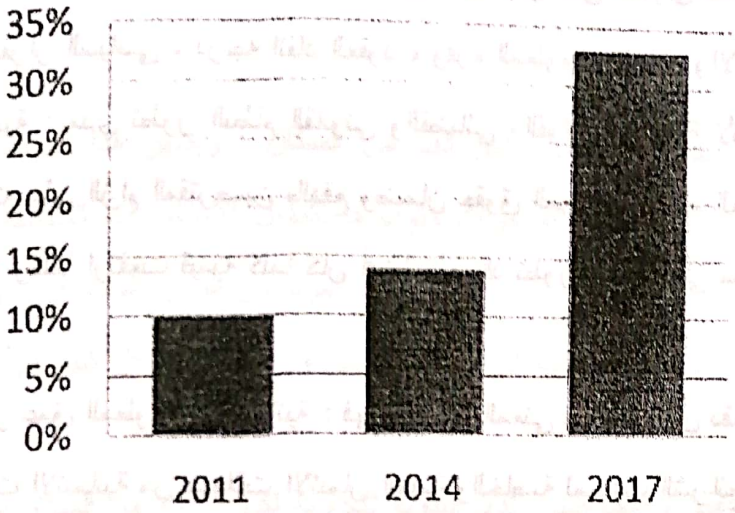

Source:
- Aziza Khalil, **Digital Financial Inclusion In Egypt** , ITU Regional Development Forum 2018 (RDF-ARB) – Algiers – Algeria, 12-13 Feb. 2018, at:
https://www.itu.int/en/ITU-D/Regional-Presence/ArabStates/Documents/events/2018/RDF/RDF%20Presentations/Session5/DFI%20in%20Egypt%20-%20A%20Khalil%20-%20RDF%20isA.pdf

٦- **النسبة المئوية للبالغين المزودة بخدمات نقل الاموال عبر الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال :** يتضمن الشمول المالى زيادة أدوات الدفع الإلكتروني سواء الدفع من خلال الموبايل أو كروت الائتمان أو التحويلات الإلكترونية بهدف خلق منظومة تبعد الناس عن التعاملات بالنقود، وتحقيق منظومة إلكترونية تتحكم في كل التعاملات. ويتضح من الجدول رقم (٥) أن نحو ١٦% من السكان البالغن فى مصر يستخدمون الهواتف المحمولة فى العمليات المالية ، ومعظمهم من الذكور فى الفئة العمرية فى سن العمل من ٢٥-٥٠ سنة حيث بلغت ٦١% .

---

(1) - World Bank, **Account ownership at a financial institution or with a mobile-money-service provider, secondary education or more (% of population ages 15+)**, at: https://data.worldbank.org/indicator/FX.OWN.TOTL.SO.ZS

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (٥) استخدام خدمات الهواتف المحمولة فى المدفوعات لعام ٢٠١٨

حسابات الموبايل	
نسبة مستخدميه فوق ٥٠ سنة	١٠,٥ مليون حساب
٣٠-٥٠ سنة	١٦% من اجمالى السكان
٢٥-٣٥ سنة	%٢٩
٢٥-٥٠ سنة	%٣١
٢٠-٢٥ سنة	%٦١
أقل من ٢٠ سنة	%١٦
نسبة مستخدميه من الاناث	%٨
نسبه مستخدميه من الذكور	%٢٩
	%٧١

- Source :
- Financial Inclusion Through Digital Financial Services and and Fintech : The Case of Egypt , 2018 , P.5, at : https://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2018-08/AFI_Egypt_Report_AW_digital.pdf

وتجدرة الاشارة فى هذا الصدد الى اهتمام السلطات المصرية، وعلى رأسها البنك المركزي، منذ سنوات عديدة بمواكبة التطورات الجارية في العالم بشأن تقديم الخدمات المصرفية من خلال شبكة الانترنت عبر الهاتف ، كذلك التوسع في الخدمات المصرفية الالكترونية ، والتى يقصد بها ما حدده البنك المركزي فيما يلى[١] :

١) نظم إصدار وإدارة البطاقات البلاستيكية

٢) نظم إدارة شبكات الصرفات الآلية ونقاط البيع.

٣) نظم دفع الفواتير.

٤) نظام تحويل الأموال بين حسابات العملاء باستخدام أيا من الهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت والصرافات الآلية ونقاط البيع، وكذا نظام إدارة حسابات العملاءالمرتبطة باستخدام إحدى هذه الوسائل.

٥) إصدار وسائل دفع بما في ذاك إصدار نقود إلكترونية.

وتعتبر الخدمات المصرفية الاليكترونية وسيلة هامة لتحقيق الشمول المالي والحد من الجهد والتكلفة المقترنين بتقديم الخدمات المالية، إلا أن الجهات الرقابية في كافة المراكز المالية الرائدة دولياً أدركت منذ البداية ضرورة المواءمة بين المزايا التي يحققها الأخذ بنظم الخدمات المصرفية الالكترونية وبين الحفاظ على المتطلبات الرقابية السليمة وبخاصة ما يتعلق منها بسرية الحسابات المصرفية من جهة، وبمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من جهة أخرى. وفي هذا المجال فقد أصدر البنك المركزي المصري تعليمات بشأن" القواعد المنظمة

[١]) اتحاد الصناعات المصرية : تيسير التعامل بالحسابات المصرفية... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت في القطاع المصرفي المصري" و"القواعد المنظمة لتقديم خدمات ال
باستخدام الهاتف المحمول. كما أصدرت وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب" إجراءات العناية الوا
بعملاء خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول وقد ساهمت هذه القواعد جميعا في وضع الأسس التالية لعمل
خدمات المدفوعات من خلال الانترنت ومن خلال الهاتف على نحو ما يلى[1] :

- إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك،
- حصول العملاءعلى خدمات محدودة كالتعرف على معاملاتهم وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم و
الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية،
- طلب العملاء تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال.

خامساً - الجهود المصرية المبذولة لتعزيز لشمول المالى :

بدأت محاولات تحقيق الشمول المالى في مصر خلال التسعينيات من القرن العشرين ، حيث كانت
محاولات لدمج غير الفاعلين من العاملين في القطاع غير الرسمي، وهؤلاء هم الذين يقومون بوظائف ضعي
المردود وإنتاجيتها ليست مرتفعة . ذلك المنطق كان حاضرا في العديد من البرامج، بدءًا من الصندو
الاجتماعي مرورًا بالبرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية التي تعطي قروض ميسرة للمشروعات متنا
الصغر[2].

ومع بداية عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى ، اتخذت الدولة العديد من الاجراءات الهادفة لتعزيز الش
المالى تتمثل فيما يلى :

١) مؤتمر دعم الشمول المالى فى شرم الشيخ فى فبراير ٢٠١٧ ، الذى نظمه التحالف الدولي للشمول المالى
وهو منظمة عالمية تضم في عضويتها ٩٠ دولة ، وانضمت مصر لها في عام ٢٠١٣ ، وهو المؤت
التاسع له بالتعاون مع البنك المركزي ولأول مرة يعقد فى دول عربية ، وناقش أحدث سياسات الش
المالي والأنشطة المتعلقة به على مستوى العالم. وقد قرر رئيس الجمهورية من خلال هذا المؤتمر ، إنش
المجلس القومي للمدفوعات بموجب القرار الجمهورى رقم ٨٩ سنة ٢٠١٧. ويتضمن المجلس ١٦ عض
منهم : رئيس مجلس الوزراء والبنك المركزي والوزارات المعنية بالدولة، ويختص المجلس بخف
استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفى ، ودعم وتعزيز استخدام الأدوات والوسائل الاليكترونية
الدفع بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين فى النظام المصرفى وضم القطاع الغير رسمى إلى القط
الرسمى ، وتخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة المتحصلات الضريبية، كما يهدف المجلس إلى ح

---

[1]) اتحاد الصناعات المصرية : **تيسير التعامل بالحسابات المصرفية : خطوة نحو الشمول المالى** ، (القاهرة : ق
الصناعات المصرية ، سبتمبر ٢٠١٧)، ص ص ٢٥-٢٦.

[2]) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، **مرجع سبق** ذكره ، ص .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حقوق مستخدمى نظم وخدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها، وذلك عبر اتخاذ قرارات محددة بإطار زمني أهمها إعداد مشروع قانون شامل لتطوير لمعاملات غير النقدية، والالتزام بوضع حد أقصى لتلك المعاملات ، فضلاً عن وضع تصور لإنشاء منظومة تكنولوجية متكاملة [1].

٢) المبادرات الداعمة للشمول المالى ، حيث اهتمت الدولة متمثلة فى البنك المركزى المصرى بتطبيق وإرساء مفهوم الشمول المالى عبر إطلاق العديد من المبادرات الداعمة لهذا التوجه، من أهمها [2]:

- **مبادرة حساب لكل مواطن** ، وتهدف إلى ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالى عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، فقد أطلق البنك المركزي مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر ، تحت عنوان "حساب لكل مواطن"، ودعا البنك المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب، مشدداً على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات الأهلية لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة.
- **مبادرة التمويل العقاري**، والتى أطلقها البنك المركزي المصري في فبراير ٢٠١٤، وتم بموجبها تخصيص مبلغ ١٠ مليارات جنيه لمدة ٢٠ عاماً وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات لإسكان بالمجتمعات العمرانية، كما سمحت مبادرة البنك المركزي الخاصة بالتمويل العقاري، بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لـتتراوح بين ٥% إلى ٧% لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد، و٨ %لمتوسطي الدخل و١٠,٥% لفوق متوسطي الدخل بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة ٩٥٠ ألف جنيه ، وذلك كما هو موضح فى الجدول التالى :-

جدول رقم (٦) سعر الفائدة المقرر على التمويل العقارى حسب مستوى الدخل

	الدخل المنخفض	الدخل المتوسط	الدخل فوق المتوسط
سعر الفائدة	٥-٧%	٨%	١٠.٥%
الحد الأقصى للدخل الشهرى	أقل من ٢١٠٠ جنيه مصرى	١٠ الاف جنيه مصرى للأفراد ١٤ ألف جنيه مصرى للاسرة	١٥ألف جنيه مصرى للأفراد ٢٠ ألف جنيه مصرى للأسرة

Source :

- Alex Bank , **Financial Inclusion In Egypt** , December .2017 , P.3 , at: - https://www.alexbank.com/Cms_Data/Contents/AlexBank/Media/Publication/FlashNote/financialinc.pdf

[1]) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص .١٢-١٣..

[2]) الهيئة العامة للاستعلامات ، **الشمول المالى ...نحو التحول للاقتصاد الرقمى** ، ١٧ ابريل ٢٠١٨ ، متاح على الرابط التالى : http://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- .مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أقام البنك عدة مبادرات لدعم الشمول المالي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتى تم إطلاقها في يناير ٢٠١٦ بشريحة ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥% متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة ٧% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢ %متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وبلغت التمويلات التي تم ضخها تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من ٥٥مليار جنيه حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٧. كما توسعت البنوك فى فتح فروع صغيرة لها في ديسمبر ٢٠١٤، لمزيد من تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية ؛ وبالتالي تحقق البنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح لمجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها متضمنة خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع صغيرة جديدة، بالإضافة إلى التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول والتي تضمنت توسيع نطاق مقدمي الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين . ومنذ إطلاق المبادرة ، تم ضخ ٤٩ مليار جنيه مصري لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى يونيو ٢٠١٧[1].

٣) خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول ، حيث أبدى البنك المركزي اهتماماً بترسيخ مبدأ التحول لمجتمع غير نقدي، حيث صدر في نوفمبر ٢٠١٦ الإصدار الجديد للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول ، و تمثل الحزمة المتكاملة الجديدة من القواعد والإجراءات خطوة إيجابية نحو التوسع في استخدام خدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول كما تمثل توجهاً جديداً من نوعه في القطاع المصرفي وخطوة أخرى نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي، تعمل على تحقيق الآتى:

- توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.
- تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الالكتروني داخل جمهورية مصر العربية .
- تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، تحصيل الفواتير، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلى المدفعات الحكومية.

وقد بلغ عدد المشتركين فى خدمة تحويل الأموال عبر المحمول نحو ٩,٢ مليون عميل في يوليو ٢٠١٧، بعد إطلاق مبادرة الشمول المالي.

(1 - Alex Bank , **Financial Inclusion In Egypt** , December .2017 , P.2 , at: https://www.alexbank.com/Cms_Data/Contents/AlexBank/Media/Publication/FlashNote/financinc.pdf

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤) كما تبذل الدولة العديد من الجهود فى مجال تنظيم الخدمات المالية الرقمية ونشرها لأكبر قاعدة من المواطنين، ومن هذه الجهود مايلى:

- **مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا العالمية** : حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و شركة فيزا العالمية، فى ١٦ مايو ٢٠١٧، للبدء في تنفيذ مشروع تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعاملات المالية وتفعيل الاقتصاد الرقمي. توُتيح هذه المذكرة الفرصة لتحديث البنية التحتية للدولة، وتؤسس لوجود قاعدة من الكفاءات المصرية في مجال المدفوعات الرقمية، استناداً إلى الخبرات الواسعة التي تمتلكها الشركة، كما تتضمن المذكرة قيام شركة فيزا العالمية بإنشاء وتشغيل شبكة محلية لإدارة المعاملات الخاصة ببرامج المدفوعات الحكومية المختلفة، وكذا منظومات الدعم عبر بطاقة موحدة، بما يضمن الاحتفاظ بكل بيانات المعاملات في مصر، كما تضطلع الشركة تنظيم برامج تأهيل وتدريب لكل الأطراف المرتبطة بتشغيل منظومة البنية التحتية وبرامجها المختلفة، وتأتي مذكرة التفاهم في إطار سعي الحكومة بناء البنية التحتية وبيئة الأعمال التكنولوجية المواتية، وتحقيق الهدف المتمثل في زيادة كفاءة برامج الدعم والخدمات الحكومية المقدمة لمواطنين، وتقليص التكاليف الإدارية لهذه البرامج، وزيادة فعاليتها لتحفيز الاقتصادالمصرى .

- **مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للبريد وبنك مصر وشركة فيزا العالمية** : يقضي هذا الاتفاق الذى وقع فى ٢٩ أغسطس ٢٠١٧، بتعاون بنك مصر ، وهيئة البريد في توسيع رقعة قبول المدفوعات الإلكترونية وتمكين التجار فى محافظات مصر وعبر البريد المصري من قبول المدفوعات بسهولة يسر للمواطنين لقضاء احتياجاتهم المختلفة باستخدام وسائل الدفع الاليكترونى . كما تُتيح مذكرة التفاهم لهيئة البريد العمل على المساعدة في الشمول المالي للتجار ودمجهم في الاقتصاد الرسمي وذلك عبر شراكتها مع بنك مصر، كما تشمل المذكرة توفير ماكينات ATM ببعض مكاتب البريد بما يساهم في زيادة نقاط الصرف الإلكتروني والمساهمة في تحقيق الشمول المالي ويتولى بنك مصر إدارة هذه الماكينات وتغذيتها وصيانتها بالإضافة إلى تحصيل أقساط القروض والبطاقات الائتمانية لعملاء بنك مصر من خلال مكاتب البريد المنتشرة في أنحاء الجمهورية بما يساهم في إتاحة هذه الخدمات للعملاء على نطاق واسع، وستقوم شركة فيزا بتوفير كل المساعدات المطلوبة لنجاح هذا النموذج بما يلبى ستطلبات وطموحاتعملاء بنك مصر والبريد المصرى.

- **التعاون بين إيتيدا E.DATA وشركة "فيزا" العالمية لتعزيز التجارة الإلكترونية** : وقع هذا الاتفاق فى ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦، ويهدف إلى إلى تطبيق نظم المدفوعات الإلكترونية ونشر مفهوم التعاملات اللانقدية في المناطق وخاصة الكائنة في المناطق التكنولوجية في تقديم وتسويق خدماتها الكترونياً .

- **توقيع مذكرة تفاهم بين إيتيدا وشركة ماستركارد العالمية** : وقع هذا الاتفاق فى ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦، ويهدف إلى تطبيق نظم المدفوعات الإلكترونية ونشر مفهوم التعاملات اللانقدية في المناطق التكنولوجية والقرى الذكية بمصر، حيث تسعى هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات إلى دعم هذه المبادرة من خلال تحفيز القرى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الذكية المناطق التكنولوجية على تقديم خدماتها بالكامل إلكترونياً لتكون متاحة على الإنترنت للشركات العاملة في
لزيادة سرعة وسلامة الخدمات .

- **تدريب ٢٠٠ موظف بالبريد في مجالات الدفع الالكتروني والتثقيف المالي :** اتفقت القومية للبريد مع شركة
فيزا العالمية على تدريب ورفع كفاءة الموظفين العاملين في مكاتب البريد التي يجرى تطويرها حالياً وعددهم
بالخبرات والمعلومات الخاصة بمجال الدفع الالكتروني والتثقيف المالي ، على أن يتضمن التدريب المعلومات
الأساسية عن صناعة المدفوعات الالكترونية والمنتجات وأدوات الدفع المختلفة المتاحة في السوق المصري وغير
البريد المصري.

سادساً- تحديات تحقيق الشمول المالي في مصر :

على الرغم أن الشمول المالي بما يستهدفه من توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك مفيد للطرفين: البنوك
والعملاء، إلا أن عوائق عديدة تحول دون انتشاره، منها ما يلي :-

- أن الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي يمثل نسبة كبيرة غير معروف حجمها من الاقتصاد ، وهؤلاء لا
يفضلون التعامل مع الحكومة بأي شكل، ويعتبرون البنك جزءا من الحكومة ويمكن في اعتقادهم أن ينقل
بيانات عن تعاملاتهم المالية للضرائب وغيرها من الأجهزة الحكومية.
- قطاع آخر لا يفضل التعامل مع البنوك باعتبارها في تصورهم تتعامل بالربا، ورغم وجود عدد من البنوك
الإسلامية ونوافذ إسلامية للعديد من البنوك التقليدية، إلا أن جانبا من هؤلاء يرى أن البنوك الإسلامية تتعامل
في أذون وسندات الخزانة ذات الفائدة الثابتة.
- بعض المتعاملين مع البنوك لديهم تجربة سلبية تتمثل في ضياع وقت طويل لمجرد صرف شيك أو حوالة،
ويتساءل هؤلاء إذا كان هذا الزحام الشديد بصالات فروع البنوك حاليا، فكيف سيكون الأمر لو استجاب
الناس لدعوة الشمول المالي، والبعض يشكو ارتفاع قيمة العمولات والرسوم التي تحصل عليها البنوك.
- الغلاء وارتفاع الأسعار وعدم توافر فوائض يمكن إيداعها بالبنوك لدى قطاع عريض من السكان ، ورغم أن
الشمول المالي يشمل الحصول على القروض وهو ما يحل مشكلة نقص السيولة، إلا أن ارتفاع نسبة الفائدة
حاليا معوق آخر، حيث حصلت بعض المشروعات الصغيرة على قروض بفائدة تصل الى ٢٨%.

---

[1]) ممدوح الولى ، **معوقات الشمول المالى** ، ٢١ يناير ٢٠١٩ ، متاح على الرابط التالى :
https://lusailnews.qa/opinion/18/09/2017/%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سابعاً- توصيات الدراسة :

من خلال العرض السابق ، توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات من شأنها تعزيز عملية الشمول المالى فى مصر ورفع جدواها الاقتصادية ، وتتمثل تلك التوصيات فيما يلى :-

- تخفض تكلفة المعاملات البنكية على العملاء لزيادة فرص تطبيق الشمول المالى .
- الوصول لكل شرائح المجتمع وتشجيعها على التعامل مع القطاع المصرفى خاصة فى المناطق الريفية .
- التيسير والتسهيل على متوسطى ومحدودى الدخل للدخول تحت مظلة القطاع المصرفى .
- زيادة التمويل العقارى لجميع شرائح المجتمع وتسهيل اجراءاته وشروطه .
- تعميق استخدام التكنولوجيا فى جميع القطاعات المصرفية .
- تقييم المبادرات المختلفة التي أطلقها البنك المركزي، لا سيما المتعلقة بزيادة الائتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وقياس النجاح الذي حققته ، وأوجه القصور وأسباب التأخر من أجل تنقيحها، وتحديد مخرجاتها .
- تشكيل مجلس قومي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حتى يكون هناك مركز متخصص في التدريب والتأهيل والمعاونة على التسويق المحلي اللازم، لدعم المشروعات الصغيرة، ويساعد على التعامل مع المتطلبات القانونية، والمحاسبية لتلك المشروعات والتوعية بشكل وظروف وأوضاع السوق.
- إعادة النظر في شرط الحصول على توقيع حي من العميل، عند فتح الحسابات البنكية، أو حسابات محافظ الهاتف المحمول، وتعديل القوانين المنظمة في هذا الصدد، لتسمح للعميل تسجيل نفسه ذاتيا عن طريق أى وسيلة إلكترونية، وإدخال بياناته الشخصية المطلوبة، من ضمنها الرقم القومي، ورقم الهاتف المحمول، ومن ثم فتح الحساب للعميل.
- اعادة النظر في منظومة تقييم درجة الملاءة المالية لدى العملاء الذين يفتقرون إلى حسابات مصرفية، ومن الممكن تبني منظومة ذكية، اعتمادًا على علوم البيانات الكبيرة والتكنولوجيا الرقمية الحديثة لدمج الخصائص الجاذبة للاقتصاد غير الرسمي، مع احتياجات المواطن لمظلة تأمينية صحية، ونظام دفع رخيص، يناسب طبيعة قدراته المالية، بما يعزز الشمول المالي، ورفع المستوى الاقتصادي لمصر، والتغلب على مشكلة الدعم، وتوفير أداة رقابية للحكومة على هذا النوع من التدفقات النقدية.
- ضرورة إلزام شركات التمويل متناهي الصغر، بصرف القروض للعملاء على حساباتهم البنكية، أو على محافظ الهاتف المحمول، على أن يكون السداد بطريقة مصرفية، أو إلكترونية، مثل الكروت أو محافظ الهاتف المحمول.
- تعديل القواعد المنظمة لعمليات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، لتسمح للبنوك بمنح مستخدمي محافظ الهواتف المحمولة مزايا الحسابات المصرفية العادية.
- وضع خطة قومية للشمول المالي، تتضمن تحديد المستهدفات طويلة الأجل، والأهداف المرحلية، وآليات التنفيذ، وبرنامج الانتشار الجغرافي، ومعايير القياس، منها نسبة الميكنة، ومعدل انضمام المواطنين، ونسبة النمو، في فروع البنوك، وانتشارها، ونسبة نمو نقاط البيع، والسداد، والسحب، وانتشارها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية :

أ- كتب :

١) د . جميل سالم الزيدانين : **أسياسيات فى الجهاز المالى – المنظور العلمى** ، (عمان : دار وائل ،

ب- أوراق بحثية :

١) اتحاد الصناعات المصرية : **تيسير التعامل بالحسابات المصرفية : خطوة نحو الشمول المالى** ، (
: اتحاد الصناعات المصرية ، سبتمبر ٢٠١٧).

٢) اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر ، **مشروع التحول الى الاقتصاد غير النا**
(القاهرة : مركز المشروعات الدولية الخاصة ، فبراير ٢٠١٦).

٣) أ . د جلال الدين بن رجب ، ، **دراسة حول احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاق**
الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ، (أبو ظبى : صندوق النقد العربى ،
٢٠١٨).

٤) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، **الشمول المالى فى مصر : هل لمحدودى الدخل نصي**
اتاحة الأدوات المالية ؟ ، (القاهرة : مركز هردوا لدعم لتعبير الرقمى ، ٢٠١٨).

٥) فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، **العلاقة المتداخلة بين الاستـ**
المالي والشمول المالي ، (ابو ظبى : صندوق النقد العربى ، ٢٠١٥).

ج- التقارير :

١) البنك المركزى المصرى : **التقرير السنوى ٢٠١٦-٢٠١٧** ، (القاهرة : البنك المركزى المص
٢٠١٧).

٢) البنك المركزى المصرى : **تقرير الاستقرار المالى لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤** ، (القاهرة :
المركزى المصرى ، ٢٠١٤).

د- مواقع الانترنت :

١) الهيئة العامة للاستعلامات ، **الشمول المالى ...نحو التحول للاقتصاد الرقمى** ، ١٧ ابريل ٢٠١٨ ، متاح
الرابط التالى :

s://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

٢) ماهيناز الباز ، أفاق تفعيل الشمول المالى فى مصر ، **مجلة الأهرام** ، ٢٠١٨، متاح على الرابط التا
p://aitmag.ahram.org.eg/News/96129.aspx

٣) ممدوح الولى ، **معوقات الشمول المالى** ، ٢١ يناير ٢٠١٩ ، متاح على الرابط التالى :
ps://lusailnews.qa/opinion/18/09/2017/%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%
%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-
D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا- مراجع باللغة الانجليزية :

A-Articles:

1) Mai Mostafa Awad , & Nada Hamed Aid , " Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt " , **IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)** , Volume 9, Issue 1 Ver. II (Jan.- Feb .2018), at: http://www.iosrjournals.org/index.html

B- Research Papers :

1) Alex Bank , **Egyptian Banks' Financial Soundness Indicators** , Alex Bank Economic Research Working Paper , (Cairo : Alex Bank , November.2011).

2) CGAP & Arab Monetary Fund , **Financial Inclusion Measurement in the Arab World**, Working Paper, (Abu Dhabi : Arab Monetary Fund , January 2017.).

3) Financial Inclusion Data Working Group, **Measuring Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators** , (Kuala Lumpur : Alliance of Financial Inclusion, 2011)

4) George C. Anayiotos , & Havhannes Toroyan ,**Institutional Factors and Financial Sector Development : Evidence From Sub –Saharan Africa** , IMF Working Paper No.258 , (Washington, D.C : IMF, November.2009).

5) The World Bank : **Global Financial Development: Financial Inclusion**, (Washington , D.C : The World Bank , 2014).

C- Reports :

1) The World Bank , : **Global Financial Development Report, Financial Inclusion 2014** , (Washington , D.C, WB, 2014)

D- Internet Sites:

1) Alex Bank , **Financial Inclusion In Egypt** , December .2017, at: https://www.alexbank.com/Cms_Data/Contents/AlexBank/Media/Publication/FlashNote/financialinc.pdf

2) Aziza Khalil, **Digital Financial Inclusion In Egypt** , ITU Regional Development Forum 2018 (RDF-ARB) Algiers – Algeria, 12-13 Feb. 2018, at:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

://www.itu.int/en/ITU-D/Regional-
ence/ArabStates/Documents/events/2018/RDF/RDF%20Presentations/Session5/DFI
on%20Egypt%20-%20A%20Khalil%20-%20RDF%20isA.pdf

inancial Inclusion Through Digital Financial Services and and Fintech : The
e of Egypt , 2018 , at :
://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2018-
AFI_Egypt_Report_AW_digital.pdf

Rym Ayadi , *et.al* , **Euro-Mediterranean Network for Economic Studies**
MNES) , MARCH 2018, at:
://emnes.org/publication/financial-development-and-inclusion-in-egypt-jordan-
orocco-and-tunisia/

Rym Ayadi , *et.al* , **Financial Development and Inclusion In Egypt, Jordan,**
orocco **and Tunisia** , Euro-Mediterranean Network for Economic Studies (EMNES)
MARCH 2018, at:
tp://emnes.org/publication/financial-development-and-inclusion-in-egypt-jordan-
orocco-and-tunisia

) The World Bank, **Account ownership at a financial institution or with a mobile-**
oney-service provider, secondary education or more (% of population ages 15+),
t:
ttps://data.worldbank.org/indicator/FX.OWN.TOTL.SO.ZS

7) _____, **World Development Indicators,** at:
ttp://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

8) _____, **World Data Bank , World Development Indicators** , at :
ttp://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

9) The World Bank , **World Development Indicators, Financial Access , Stability**
ttp://wdi.worldbank.org/table/5.5**and Efficiency** , at :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner